التنمية الزراعية في ليبيا في عهد الرومان وتأثيرها على الإقتصاد الليبي – الروماني قبل الفتح الإسلامي

أ. لاروند

مقدّمة

عرفت ليبيا نشاطًا زراعيًا كثيفًا خلال الفترة الرومانية والبيزنطية، أي فيما بين القرنين الأول والسابع الميلاديين، وهو جانب من حضارتها لم يحظَ، حتى سنوات قريبة، بعناية الباحثين. وعلى الرغم مما ذكره الرحّالة الاوروبيون (باتشو، ١٨٢٨، ص ٢٣٦) والعرب (الحشايشي، ١٩١٢، ص ٦٠) عن وجود آثار هامة، فإن الآراء التي طرحت عن أهمية ليبيا الزراعية كانت تصدر عن أفكار مسبقة تنحو تارة إلى المبالغة في أهمية ليبيا إبان الفترة الاستعمارية وتارة أخرى إلى التهوين منها (مارتينو ١٩١٢، ص ١٤٥). وهذا فضلاً عمّا حظيت به الأرض الساحلية من اهتمام يفوق كثيرًا الاهتمام الذي حظيت به الأراضي الداخلية الشاسعة.

من هنا الحاجة إلى وضع الحقائق في نصابها. وسوف نبدأ أولاً بإلقاء نظرة على الوضع الجغرافي والديموغرافي، والتعرّف على أشكال استغلال الأرض وأنماط النشاط الزراعي، بحيث نستطيع أن نتبيّن، على وجه اليقين، الخطوط الرئيسية للتطوّر التاريخي.

الجغرافيا والسكان

التباين الاقليمي

يجدر بنا – بادئ ذي بدء – أن نتذكّر أن مساحة ليبيا تبلغ نحو مليون و ٧٦٠ ألف كيلومتر مربع، وأن طول ساحلها المطل على البحر المتوسط يبلغ ١٩٠٠ كيلومتر، وأنها تتكوّن إلى حد كبير من سهول وهضاب وأودية مما يجعل الإتصال ميسورًا بوجه عام على الرغم من طول المسافات.

ولا تختلف المنطقة الساحلية عن المناطق الداخلية في التضاريس بقدر ما تختلف عنها في كمية الأمطار. فالحد الأدنى لمتوسط كمية الأمطار السنوية اللازمة للزراعة الجافة للحبوب وأشجار

الزيتون ، أي دون استخدام الري ، هو ٢٠٠ ملليمتر. وفي إقليم طرابلس يشمل خط أمطار المائتي ملليمتر سهل الجفاره وحافة الجبل باستثناء قطاع أكثر جفافًا يقع على سفح الجبل غربي العزيزية. أما في شرق البلاد ، فيشمل خط أمطار المائتي ملليمتر منطقة تقع شمال غربي خط يمتدّ من غمينس إلى رأس التين. ويتسارع التدهور جنوب ذلك الخط حتى نصل بعد ثمانين كيلومترًا إلى خط أمطار لا تزيد كميتها على خمسة وعشرين ملليمترًا ، إلى المنطقة الصحراوية بمعنى الكلمة (فانتولي ، ١٩٥٢).

وتحتوي المنطقة الساحلية أو منطقة البحر المتوسط شبه المدارية على أراض تصلح للزراعة وأراض أخرى غير صالحة للزراعة. ومرجع ذلك إلى التفاوت في عمق واتصال طبقة التربة الصالحة للزراعة ، سواء كانت من التربة الخفيفة (الموجودة في إقليم طرابلس) أو الطينة الحمراء الموجودة في الجبل الأخضر (خريطة مسح موارد التربة والمياه ، ١٩٧٢). والمناطق التي تغشاها طبقة رقيقة أو غير متّصلة من التربة ينمو عليها جاريج البحر المتوسط الذي ترعى عليه قطعان الماشية.

ويتكونّ الإستبس الداخلي والمنطقة شبه الصحراوية من قيعان أودية تحتوي على قدر من الرطوبة ، ومن هضاب جافة. ولا تزال قيعان الأودية تحتفظ ببعض المياه التي تجري تحت الأرض على أعماق تبلغ أحيانًا ثلاثين مترًا أو يزيد. ولا سبيل إلى استغلال هذه الإمكانات إلاّ بإقامة منشآت هيدروليكية. وتظهر على الهضاب أشكال موسمية من الغطاء العشبي توفّر المرعى لفترات قصيرة.

أما المنطقة الصحراوية فتنطوي على تباين أوضح بين الواحات وما يحيط بها من حمّادات وأياديم.

السكان قبل الفتح الإسلامي

معلوماتنا – في هذا الصدد – مستمدّة من مصادر أدبية : هيرودوت – الكتاب الرابع (انظر شامو ، ١٩٥٣) ، وديودور الصقلي – الكتاب الثالث من مكتبته التاريخية الذي يحتوي ، على الرغم من أنه أقل شهرة ، على معلومات وفيرة عن القبائل الليبية وطرق معيشتها (شامو ، ١٩٨١) ، وبلينيوس الكبير – الكتاب الخامس من التاريخ الطبيعي. أما المصدر الرئيسي بالنسبة للفترة البيزنطية فهو سينسيوس (انظر روك ، ١٩٨٢). ولم يجرِ أي تسجيل منظّم للبيانات الأثرية ، باستثناء ما حدث في الجزء الجنوبي من إقليم طرابلس حيث تضطلع اليونسكو بمشروع لمسح الأودية الليبية (باركر وجونز ، ١٩٨١ ؛ ريبوفات ، ١٩٨٢). أما بالنسبة لإقليم برقة ، فلدينا عدد كبير من البيانات الفردية المتفاوتة القيمة والتي تنتمي إلى فترات مختلفة. وقد سبق لي استعراض هذه البيانات بإيجاز (لاروند ١٩٨٣ – أ). ولا بدّ لنا أن نشير إشارة خاصة إلى الأعمال التصويرية العديدة التي تعود أساسًا إلى الفترة ما بين القرنين الثاني والرابع ، ومنها لوحات الفسيفساء في بعض المباني الكبيرة على الساحل والنقوش البارزة

التي عُثر عليها في الأراضي الداخلية ولا سيّما نقوش جرزه (رومانللي ، ١٩٣٠ ، إلى حين نشر دراسة ليدي بروجان عن ذلك الموقع).

وكثيرًا ما يصعب تحديد التاريخ الذي تنتمي إليه المستوطنات السابقة على الفتح الإسلامي نظرًا لعدم اتفاق مواصفاتها مع المعايير الكلاسيكية للعمارة بحيث يصعب تحديد الهوية الثقافية لسكانها. إلاّ أنه سن الممكن – بطبيعة الحال – تمييز مجموعات المساكن ، أي القرى والنجوع ، سن المساكن المتناثرة. ولعلّ الأخيرة قد حُصِّنت هي الأخرى في فترات معينة على الأقل.

وترتهن كثافة المستوطنات ، في المقام الأول ، بإمكانات فلاحة الأرض في المنطقة ، وهي إمكانات كبيرة بطبيعة الحال في كل أرجاء منطقة البحر المتوسط القابلة للزراعة ، إلاّ أنها تأخذ في التردِّي كثيرًا في الإستبس والمنطقة شبه الصحراوية. ويفصل بين المستوطنات في الأودية ، مثل وادي الكبير ، عدة كيلومترات (ريبوفات ، ١٩٨٢). وفيما يتّصل بروافد وادي سوفجين ، مثل أودية جوبين وميمون ولاموت ، برهن باركر على وجود ارتباط إيجابي بين كمية المياه المتاحة والاحتياجات البشرية والحيوانية مما أتاح له تقدير حجم السكان والماشية (باركر وجونز ، ١٩٨٢).

كذلك كانت كثافة المستوطنات ترتهن بوجود طرق المواصلات ، ولا نعني بذلك مجرّد الطرق البرية الممتدّة داخل ليبيا وإنّما نعني أيضًا الطرق البحرية في البحر المتوسط التي ازدادت أهمية بالنسبة لليبيا بعد ما أصبحت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية وذلك باستثناء إقليم طرابلس في الفترة التي احتلّه خلالها الوندال. وهذا يفسّر لنا كثافة السكان في منطقة الجبل الأخضر الساحلية ، لا سيّما بالقرب من الموانئ (شامو ، ١٩٨٠) على الرغم من أن المياه فيها أقل منها في الهضبة المرتفعة.

كذلك ينبغي لنا أن نحذر التسوية بين النشاط الزراعي وبين الاستقرار في الأرض. فمن الجائز أن المساكن ومعدات التجهيز ، مثل معاصر النبيذ ، كانت تُستخدم استخدامًا موسميًا. ومن الجائز أيضًا – من الناحية المقابلة – أن المناطق التي لا يوجد بها من الآثار الظاهرة سوى الآبار أو صهاريج المياه قد تطوّرت في ارتباط بقطاعات أخرى بعيدة نسبيًا ، من خلال ترتيبات كانت لا تزال موجودة لبضع سنين خلت ، قبل أن تشرع ليبيا في برنامجها الحالي للتحديث السريع (جونسون ، ١٩٧٣ ، ص ٥١). ومن شأن هذا أن يؤثّر بعض التأثير على تقديرنا للأهمية النسبية لكل من السكان الرحل والمستقرين.

أشكال التنمية

اقتضى الشكل الأول والأكثر انتشارًا للتنمية الريفية في ليبيا ، جمع المياه والرطوبة والمحافظة عليها ، نظرًا لنفاذية أنواع التربة في منطقة البحر المتوسط وعدم كفاية موارد المياه السطحية في الداخل.

وقد بذلت ليبيا ، منذ بداية الفترة الرومانية – البيزنطية ، جهدًا خارقًا لتطوير عيون المياه وكل الموارد المائية الأخرى عن طريق حفر الآبار وبناء الخزانات. وفي هذا الصدد تتسم خريطة المنشآت المائية في إقليم برقة (أهلمان ، ١٩٢٨) بأهمية خاصة إذ أنها تبيّن استقرار الظروف المناخية التي سادت منذ بداية التاريخ الميلادي. ومن الشواهد الأخرى التي تؤكّد هذا الاستقرار عمق الآبار القديمة الموجودة في الأودية الكبيرة جنوبي إقليم طرابلس. فعمق هذه الآبار يتراوح بوجه عام بين ١٥ و ٤٠ مترًا ، مما يثبت أن الطبقات الحاملة للمياه لم تكن في ذلك الحين أكثر ارتفاعًا منها اليوم. وقد استخدمت إلى جانب الآبار والخزانات تقنيات أخرى لجمع مياه الصرف السطحية ، من خلال النزح المتقن للسطوح الصخرية وإنشاء روافد على منحدرات الأودية تتجه صوب الاستبس والمنطقة شبه الصحراوية... الخ.

وقد وُجدت أيضًا سدود على الأودية في ناحية ليبتس ماجنا (لبده) (كروفا ، ١٩٦٧) وفي جنوبي إقليم طرابلس حيث اكتُشِفَت نظم مائية بالغة الإتقان منها على سبيل المثال النظم التي اكتُشِفَت في وادي لاموت (باركر وجونز ، ١٩٨٢ ، ص ١٦).

كذلك تجدر الإشارة إلى التكسيات التي بُنيت عبر الأودية على مسافات منتظمة تتراوح بين سبعين مترًا ومائة متر. وقد صُمِّمت هذه الجدران ، التي شيدت من كتل ضخمة غير منتظمة لا يزيد ارتفاعها على مترين ، لصون التربة الصالحة للزراعة والمحافظة على قدر من الرطوبة ، وثمة أمثلة طيبة لهذه الأنظمة في وادي ميمون جنوبي إقليم طرابلس (باركر وجونز ، ١٩٨٢ ، ص ١٥) وفي وادي سناب بإقليم برقه وهو أحد الأودية المرتفعة في شبكة أودية الكوف (ب. عطية وس. ستوشى ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٦) وقد شاهدت بنفسي أنظمة مماثلة على الساحل بالقرب من مصب وادي جيار جياروّمة (لاروند ، ١٩٨٣ ب).

وتمثّل بقايا المعاصر القديمة النمط النموذجي لمنشآت معالجة المنتجات الزراعية وحفظها ، وهي حقيقة معتَرف بها منذ زمن بعيد (مانيتي ، ١٩١٨). وقد أُجريت دراسة رائدة على إحدى المنشآت في البيداء بإقليم برقة (كاتاني ، ١٩٧٦). وليس من السهل دائمًا التفرقة بين معاصر الزيتون ومعاصر النبيذ ، إذ يمكن استخدام معصرة واحدة لكلا الغرضين. وعلى أية حال فإن انتشار هذه المنشآت يقدّم لنا مفتاحًا ثمينًا للتعرّف على أنواع المحاصيل التي كانت تُزرع في العصور القديمة. وإذا كانت معرفة الأغراض المحدّدة التي كانت تُستخدم فيها منشآت أخرى أمر أكثر صعوبة ، فإننا نلاحظ أن الأبراج (Pyrgoi) يمكن أن تكون قد استُخدمت لخزن المحاصيل أو لأغراض دفاعية.

ونأتي أخيرًا إلى المساكن. وكان هناك ضربان من البيوت : متجمّعة ومتناثرة. وتشمل البيوت المتجمّعة القرى الكبيرة أو ما يسمى بـ« القصر » ، *gasr* وهي تكثر في منطقة البحر المتوسط بصفة خاصة. أما ما يسمى بـ« الأكوام » في إقليم برقة فلم يدرس بعد (لاروند ، ١٩٨٣ ب). وتوجد مثل

هذه القرى في الداخل أيضًا في المواقع المهمة على طرق المرور، ومنها القرية الفربية (باركر وجونز، ١٩٨١، ص ١٧). أما **المساكن المجمّعة** فيمكن أن تشمل بضعة مبان، تفصلها عن بعضها البعض مسافات كبيرة في كثير من الأحيان، وكان السبب الوحيد لتجمّعها هو توفّر المياه. وهذا النمط هو الأكثر شيوعًا في تجمّعات المساكن وبخاصة في الإستبس والمنطقة شبه الصحراوية. والظاهر أن الدفاع كان يمثّل اعتبارًا ثانويًا، لا سيّما وأن هذه التجمّعات كانت تقع على المنحدرات الدنيا للأودية (باركر وجونز، ١٩٨١، ص ٣٥).

وأما **المساكن المتناثرة** فكانت تتكوّن أساسًا من مزرعة يلحق بها فناء مسوّر بجدار تشيّد عليه المباني المختلفة. وفي حالة وحيدة، كان يتوسّط هذه المباني – في أحد مساكن إقليم برقه ولعله كان مسكنًا لصاحب المزرعة – برج مبني بالحجر المرصوف جيدًا، ربّمَا كان حصنًا أو مكانًا لخزن المحاصيل أو يُستخدم لكلا الفرضين. ومن المتصوّر أن المباني الأخرى، في مثل هذه المساكن، كانت تُستخدم كحظائر للماشية أو مخازن للأدوات.

وفي الحالات التي كان فيها التشكيل الصخري صالحًا لتوفير المأوى، وُجدت أيضًا أشكال المساكن الكهفية، كما استُخدمت المقابر في بعض الأحيان، وهي حقيقة سبق أن ذكرها الكتّاب القدماء، ومنهم على سبيل المثال بطليموس في حديثه عن قبيلة لاسانيكي في إقليم برقة (لاروند، ١٩٧٧).

أنماط الزراعة

تتميّز المنطقة الساحلية، ولا سيّما في الموانئ، بسمات خاصة. فقد أتاح توافر المياه استخدام الري في زراعة محاصيل تحتاج إلى عناية بالغة، ومنها المحاصيل التي تُزرع لصق المساكن مباشرة. ولم يقتصر ذلك على إقليم طرابلس وحده، بالقرب من ليبتس ماجنا (رومانللي، ١٩٢٩، ص ٥٤٠) أو أويا – طرابلس الحالية – بل شمل أيضًا إقليم برقة، حول أبولونيا (سوسة)، ولا سيّما في المنطقة الواقعة غربي الميناء، وذلك منذ بداية الفترة الهلّينستية، الأمر الذي نتبيّنه من مسرحية «رودنز» (Rudens) لبلاوتوس، وهي مسرحية مستلهمة من ملهاة أثينية تقع حوادثها في تلك المنطقة نفسها، ونتبيّنه أيضًا من وجود مواقع عديدة جيدة الري في المنطقة الواقعة بين هانية ومتين العقيلة (لاروند، ١٩٨٣ ب). كما توفّرت موارد إضافية من صيد الأسماك وتربية الماشية، لا سيّما الضأن والماعز، في الأراضي المراحة. وتتيح لنا آثار خطوط تحديد الملكيات البادية للعيان بوضوح في شاطئ إقليم برقة، أن نحدّد بدقّة نسبية المناطق التي كانت تُربّى فيها الماشية.

وكانت الفلاحة في منطقة ساحل البحر المتوسط تقوم على الجمع التقليدي بين محاصيل الحبوب ، المتمثّلة أساسًا في القمح الصلب والشعير ، وغرس أشجار الزيتون والكرمة وتربية الماشية بما فيها الخراف والجياد. ويصدق هذا على كل منطقة الجفرة والطرف الشرقي للجبل في منطقة ترهونة (جود تشايلد ، ١٩٥١) ومصراته (رومانللي ، ١٩٢٩ ، ص ٥٤٤) ، كما يصدق على إقليم برقة ، في الهلال الخصيب الممتد من بنغازي إلى درنة. وكان شمال إقليم طرابلس يشتهر بأشجار الزيتون التي كانت مصدرًا لثروة ليبتس ماجنا منذ عهد يوليوس قيصر (جسل ، ١٩٢٤).

ومنذ بداية القرن الرابع قبل الميلاد ، كانت صفحة الأرض في إقليم برقة تتبدى بصورتين مختلفتين ، وهو ما نعرفه من كتاب «تاريخ الحيوانات» ، المجلّد الخامس — ٣٠ لأرسطو ، الذي يؤيّده في ذلك سترابون (١٧ — ٣ ، ٢٣) وبلينيوس الكبير في المجلّد الخامس من «التاريخ الطبيعي». فكانت الحقول على الهضبة العالية تُخصَّص لزراعة الحبوب وتربية الماشية ، على حين تُزرع الأراضي المتوسطة الارتفاع بالأشجار ولا سيّما أشجار الزيتون. ويرجع هذا التباين إلى أن الأراضي متوسطة الإرتفاع كانت بمنجى من رياح الجنوب الجافة ، كما كانت أفضل ريًّا إذ تقع على التلال السفحية. وقد أتاح ذلك ظروفًا مؤاتية لري أنواع نباتية أكثر احتياجًا للعناية ، مثل أشجار الفاكهة والكرمة والزهور. ويذكر بلينيوس الكبير في تاريخه الطبيعي (٢١ — ١٠ ، ١٩) أن برقة كانت مشهورة بورودها التي كانت تُستخدم لصناعة عطور غالية الثمن. ولما كانت الهضبة المرتفعة أكثر جفافًا وتعرّضًا للرياح الجنوبية (القبلية) ، فقد خُصِّصت للزراعة الإنتشارية للحبوب ولتربية الماشية. وتتيح لنا آثار الأسيجة المحيطة بالأراضي التي تبدو في الصور الملتقطة من الجو ، والتي ما زال من الممكن مشاهدتها على الأرض نظرًا لوجود حدود لتعيين الملكيات وآثار للطرق القديمة ، أن نعيد تركيب صورة صفحة الأرض وأن نتبيّن مرة أخرى الضياع الكبيرة للفترة الهلّينستية ، وفي مقدّمتها الـ« *agri Apionis* . » ، أي الضياع الملكية القديمة للبطالسة ، والتي كان على الدولة الرومانية ، وبخاصة في عهدَيْ نيرون وفسبيان ، أن تحمي حقوقها فيها من عدوان الأفراد (بفلاوم ، ١٩٦٢). وكانت هناك علاقة تكاملية بين الحقول الفسيحة بأعلى الهضبة والمزارع الموجودة تحتها. فكان نفس المزارعين الذين يفلحون مصاطب الكروم وبساتين الزيتون في وادي سناب هم الذين يفلحون الأراضي المجاورة على الهضبة العالية. كما يوحي غياب أو ندرة الآثار على الأرض الخصبة الواقعة في جنوب غربي برقة بوجود علاقة بين أنشطة الفلاحة في هذه المنطقة والأنشطة الرعوية الإنتجاعية التي تميّزت بها ليبيا حتى وقت ليس ببعيد. وعلى ذلك فإن هذه المنطقة لم تكن بالضرورة حكرًا على السكان المستقرّين.

وكانت الأراضي الداخلية تتميّز بأشكال من الحياة المستقرّة في أودية منطقة الاستبس والأراضي شبه الصحراوية. فاستغلال قيعان الأودية أتاح زراعة الحبوب بل أشجار الزيتون وحتى

أشجار الكرمة. وكان من الممكن تربية الماشية، من الماعز والأغنام أساسًا، سواء في قيعان الأودية بعد الحصاد أو على الهضاب القريبة طالما توفّر بها الكلأ. وكان هذا الضرب من النشاط الرعوي يستكمله الانتجاع صوب الجنوب فيما بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني ومارس/آذار، وصوب الشمال فيما بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول (باركر وجونز، ١٩٨١، صفحة ٣٥).

وكانت البداوة سمة تميّز، في المقام الأول، المنطقة الصحراوية، وهو ما نعرفه من الحقائق التي لم تتغيّر منذ عهد هيرودوت (٤ – ١٧٢) الذي وصف حركات الناسامون بين واحة أوجيلة وشاطئ سرت. ولا شكّ أن حياة البدو الرعوية، التي ترتبط بأنشطة فلاحية في الواحات وفي المناطق الشمالية المتاخمة للبحر، كانت تستكمل بأنشطة جمع مثل جني محصول السيلفيوم (انظر تقرير الدكتور رجب الأثرم)، وبأنشطة ذات طابع تجاري واضح في حالة الجرامانت (دانييل، ١٩٧٠، صفحة ١٩) وأنشطة أكثر عدوانية مثل أنشطة السلب والنهب في نهاية الفترة الهلّينستية، والتي تحدّث عنها ديودور الصقلي في الكتاب الثالث (شامو، ١٩٨١) أو خلال عصر الإمبراطورية الرومانية على نحو ما رواه تاسيت في تاريخه (٤ – ٥٠).

التطور الإقتصادي

في بداية عهد الإمبراطورية الرومانية، أي في فجر القرن الأول الميلادي، كانت ثمة صورتان بالغتا التباين للحياة الريفية توجدان جنبًا إلى حنب. فكان هناك من ناحية إقتصاد يقوم على البداوة، وتمارسه القبائل الليبية في إقليمي طرابلس وبرقة على السواء، وكان هناك من ناحية أخرى إقتصاد ريفي يقوم على الزراعة الواسعة النطاق في منطقة البحر المتوسط. وكانت هذه الضياع الزراعية الكبيرة خاضعة لإدارة جباة ضرائب يمثّلون مصالح الدولة الرومانية، وهو ما يصدق بوجه خاص على الضياع الملكية السابقة في إقليم برقة. وفيما عدا ذلك كانت هذه الضياع، المملوكة للدولة أو للأفراد، تخضع لجزية تُدفع لروما، وهو ما كان يحدث مثلاً في ليبتس ماجنا (جسيل، ١٩٢٤). وقد أدّى فرض روما لسلطانها في البداية إلى صدامات مع البدو الرحل استمرّت طيلة القرن الأول الميلادي، بدءًا من حروب مرمريكا خلال عهد أوغسطس (بداية القرن الأول) وانتهاءً بحملات الفلافيان. وكانت الأرباح الناجمة عن الزراعة تدفع تطرّر المدن ولا سيّما مدن إقليم طرابلس التي أفادت أيضًا من أنشطة تجارية هامة.

وقد ظلّت الحياة الزراعية في المنطقة المطلّة على البحر المتوسط بطيئة في تطوّرها حتى منتصف القرن الثالث. إلاّ أننا يمكن أن نلاحظ أن الاقتصاد الزراعي كان يقوم على أسس وطيدة، فلم يؤثّر في إقليم برقة حادث خطير مثل التمرّد اليهودي الذي وقع في السنوات ١١٥ – ١١٧ الميلادية. وقد

أسهم عدد من العوامل في الإرتقاء بالحياة الريفية خلال تلك الفترة : الكفاءة المتزايدة للإدارة الرومانية والتقدّم في الرومنة وما ترتّب على ذلك من مزايا للأشخاص الذين حصلوا على المواطنية الرومانية ، واستغلال أراض جديدة دون أية زيادة في الضرائب تتناسب مع زيادة الأراضي. ومع ذلك لا بدّ من ملاحظة أن الامبراطورية زادت من الأراضي المملوكة لها خلال عهد سبتيميوس سفيروس ، ولا سيّما في إقليم برقة حيث عين أحد الفرسان « *eques* » مديرًا ماليًا (رينولدز ، ١٩٧١).

وفيمَا بين نهاية القرن الأول ونهاية القرن الثالث حدث تغيّر واسع المدى في الأراضي الداخلية تمثّل في نشأة نمط من الحياة المستقرّة وبذل جهد مرموق لاستغلال الأرض في قيعان الأودية. وتشمل هذه المنطقة أودية سوفجين وزمزم وكبير وفروعها ، وهي منطقة تمتدّ غربًا حتى مشارف الشويرف في الحمادة الحمراء ، وتمتدّ جنوبًا إلى ما بعد البونجم (ريبوفات ، ١٩٨٢). كما امتدّت إلى المنطقة الساحلية المحيطة بتمد حسن وسرت وامتدّت جنوبًا إلى إقليم برقة ، والجبل الأخضر ، في الأرض الداخلية الواقعة بين الأبجار والمقيلي ، وكذلك في مرمريكا إلى الجنوب من طبرق. والمأمول أن تجري في إقليم برقة عملية تنقيب مماثلة للعملية التي جرت في جنوبي إقليم طرابلس. وقد كانت المستوطنات دائمًا صغيرة ، وكان عدد الأشخاص الذين تعولهم الوحدة الإنتاجية محدودًا : فالخمسون هكتارًا التي كانت تشكّل الموقع الرئيسي في وادي ميمون كانت على الأرجح ، على ما يذهب إليه باركر ، لا توفّر من الحبوب إلاّ ما يكفي نحو أربعين شخصًا ومن الزيت ما يكفي قرابة مائة شخص (باركر وجونز ، ١٩٨٢ ، صفحة ٢٠). وإذا كان الجيش الروماني في عهد سفيروس قد ظلّ مرابطًا هناك لمدة نصف قرن ، وكان مستهلكًا كبيرًا للأغذية ، فإن ذلك لا يعني أنه كان هناك من الموارد المحلية ما يكفي لسدّ احتياجاته ، فقد كان معظم الإمدادات الغذائية يأتي من الساحل (ريوفات ، ١٩٧٧ ، صفحة ٤٠٩). فلم تكن عملية الإستقرار وما صاحبها من ازدهار زراعي في المنطقة ، نتيجة ترتّبت على وجود الجيش الروماني بل كانا سببًا له ، فقد استمرّا طويلاً بعد رحيل الرومان مما يبرهن على أنهما كانا نابعين من ليبيا وأن الحياة الريفية في ليبيا كان يغلب عليها الإكتفاء الذاتي. وواقع الأمر أن جرذة قد استمرّت في الازدهار حتى القرن الرابع. فالنقوش البارزة على القبور تصوّر مشاهد للقنص والزراعة ، وتظهر في المشاهد الزراعية صور للكروم وأشجار الزيتون والرمّان بالإضافة إلى الحبوب ، كما تظهر فيها الإبل بوفرة. وكان التطوّر الوحيد الذي يمكن ربطه بانسحاب الجيش الروماني هو ظهور المزارع المحصّنة (باركر وجونز ، ١٩٨٢ ، صفحة ٣).

وخلال الفترة البيزنطية ، من القرن الرابع إلى القرن السابع ، حدث تغيّر في توازن الإقتصاد نتج إلى حد كبير عن انكماش التجارة. وبذلك انتهت التكاملية التي كانت تتّسم بها العلاقة بين منطقة ساحل البحر المتوسط والأراضي الداخلية. وكان الحدث الرئيسي في حياة سكان الساحل

الشمالي في إقليم طرابلس هو غزو الوندال. وعلى الرغم من أنهم لم يحتلّوا المنطقة بكاملها، فقد أعاقوا تطور الحياة الحضرية وعزلوا المنطقة على الرغم من عودة البيزنطيين لفترة قصيرة. ولم تؤد هجمات البدو إلى إحداث اضطراب واضح في الحياة الريفية. وإذ اتّخذنا ما حدث في برقة مقياسًا، وجدنا أنه على الرغم من شكوى سينسيوس من هذه الهجمات (روك، ١٩٨٢) فإن كثافة السكان في برقة بلغت ذروتها في تلك الفترة. وربّما أن زيادة قوة الكنيسة قد أسهمت في اقتطاعها لجانب كبير من الموارد الزراعية، إذا ما حكمنا بالعدد الكبير من الكنائس سواء في المدن الكبيرة والصغيرة أو في الريف. وتتجلّى نزعة المنطقة إلى الإكتفاء ذاتيًا والإنغلاق على نفسها فيما يرويه سينسيوس عن الفلاّحين في القرى الواقعة على الهضبة وكيف أنهم لم يروا السمك في حياتهم وكانوا يتوهّمون ثعابين البحر حيات.

وقد حافظت الأراضي الداخلية في بعض الأماكن على أسلوب الحياة المستقرّة حتى بداية الفترة الإسلامية (باركر وجونز، ١٩٨١، صفحة ٣٨). إلاّ أن التقدّم في ذلك الإتجاه قد أُعيق منذ بداية القرن الرابع، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى إجهاد الأرض ابتداءً من القرن الأول، ممّا أدّى إلى إتلاف الغطاء النباتي نهائيًا بعد أن حلّت محلّه المحاصيل وإلى تآكل التربة بصورة سريعة. وفي الوقت نفسه أدّى نضوب المياه السطحية في عدد من الأماكن إلى تفاقم عملية التصحر. ومن هنا يمكن أن يُقال أن البدو الرحل قد ورثوا الصحراء ولم يصنعوها (لي هويرو، ١٩٥٩، صفحة ١١٨).

الخلاصة

إن إمعان النظر في الحقائق يكشف عن استقرار البيئة بوجه عام. فالتغيرات التي حدثت منذ العصور القديمة وحتى الآن كانت محلية الطابع وراجعة إلى تغيرات في المناخ المحلي، وإلى اختفاء أشكال من النباتات كانت بسبيلها إلى الانقراض منذ العصور القديمة، وإلى دمار التربة. وتصدق هذه الاستنتاجات بوجه خاص على منطقة الاستبس والمنطقة شبه الصحراوية الأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات.

وعلى الرغم من تقسيم ليبيا إلى ولايتين، ولاية أفريقيا التي كان يحكمها نائب القنصل (إقليم طرابلس فيما بعد) وولاية قورينة (برقة) ومملكة الجارامنت في الداخل، فإن الحياة الريفية في البلاد تكشف عن قدر من الوحدة داخل كل منطقة من هذه المناطق الجغرافية. كما يجدر الإهتمام أيضًا بنوعية التطوّر الريفي.

وكان الوضع الذي ساد في عهد الإمبراطورية الرومانية قد دخل مرحلة التأزّم خلال الفترة البيزنطية، أي قبل الفتح العربي.

المراجع :

AHLMANN, H. W. 1928. La Libye septentrionale. Études de géographie physique et humaine. *Geografiska Annaler.* No. 10, pp. 1-118

ATTIYAH, B.; STUCCHI, S. 1974. Prima escursione nello uadi Senab e nel Got Giaras. *Libya Antiqua,* Nos. 11-12, pp. 251-96.

BARKER, G. W. W.; JONES, G. D. B. 1981. The Unesco Libyan Valleys Survey, 1980. *Libyan Studies,* No. 12, pp. 9-48

—. 1982. The Unesco Libyan Valleys Survey, 1979-1981: Palaeoeconomy and Environmental Archaeology in the Pre-Desert. *Libyan Studies,* No. 13, pp. 1-34.

CATANI, E. 1976. I frontoi della fattoria bizantina di El Beida. *Quaderni di archeologia della Libia,* No. 8, pp. 435-48.

CHAMOUX, F. 1953. *Cyrène sous la monarchie des Battiades.* Paris, De Boccard. (Bibliothèque de l'École Française, Athènes et Rome, 177).

—. 1980. Les travaux de la mission archéologique française à Apollonia de Cyrénaïque. *Bulletin de la Société nationale des Antiquaires de France,* pp. 32-5.

—. 1981. Diodore de Sicile et la Libye. *Simposio internazionale Cirene et i Libci.* Rome and Urbino.

CROVA, B. 1967. Opere idrauliche romane all'uadi Caam, il Cinyps della Tripolitania romana. *Quaderni di archeologia dclla Libia,* No. 5, pp. 99-120.

DANIELS, C. 1970. *The Garamantes of Southern Libya.* London, Hodder & Stoughton.

EL HACHAICHI, M. 1912. *Voyage au pays des Senoussia à travers la Tripolitaine et les pays touareg.* Translated by V. Serres and Lasram. Paris, Challamel.

FANTOLI, A. 1952. *Le pioggie della Libia con particolare riguardo alle zone di avvaloramento.* Rome, Ministero dell'Africa Italiana.

GOODCHILD, R. G. 1951. Roman Sites on the Tarhuna Plateau of Tripolitania. *Papers of the British School at Rome,* No. 19, pp. 43-77. (Reprinted in *Libyan Studies,* pp. 72-106. London, Paul Elek, 1976.)

GSELL, S. 1924. L'huile de Leptis. *Rivista della Tripolitania,* No. 1, pp. 41-6. (Reprinted in *Études sur l'Afrique antique. Scripta varia,* pp. 151-6, Lille. Université de Lille III, 1981. (Travaux et recherches.)

JOHNSON, D. L. 1973. *Jabal al-Akhdar Cyrenaica: An Historical Geography of Settlement and Livelihood.* Chicago, The University of Chicago, Department of Geography. (Research Paper No. 148.)

LARONDE, A. 1977. *Libykai Historiai. Recherches sur l'histoire de Cyrène et des cités grecques de Libye.* Paris, Université de Paris-Sorbonne.

—. 1983a. Aspects de l'exploitation de la chôra cyrénéenne. *Society and Economy in Classical Cyrenaica.* London, British Academy Reports.

—. 1983b. Kainopolis de Cyrénaïque et la géographie historique. *Académie des Inscriptions et Belles-Lettres. Comptes rendus,* pp. 67-85.

LE HOUÉROU, H. N. 1959. *Recherches écologiques et floristiques sur la végétation de la Tunisie méridionale.* Algiers, Institut de Recherches Sahariennes.

LIBYAN ARAB REPUBLIC. 1972. *Soil and Water Resources Survey Map.* Tripoli; *Carte de la Cyrénaïque* (1/250,000). Paris, GEFLI.

MANETTI, O. 1918. *Gli'Asnam' del Gebèl Tripolitano. Note di archeologia agraria tripolitana.* Florence, Istituto Agricolo Coloniale italiano.

DE MARTINO, G. 1912. *Tripoli Cirene e Cartagina.* Bologna, Nicola Zanichelli.

PACHO, J. R. 1828. *Relation d'un voyage dans la Marmarique, la Cyrénaïque et les oasis d'Audjelah et de Maradeh.* Paris, Firmin Didot. (Reprinted by J. Laffitte, Marseille, 1979.)

PFLAUM, H. G. 1962. Légats impériaux à l'intérieur de provinces sénatoriales. *Hommages à A. Grenier,* pp. 1232-42. Brussels, Coll. Latomus 3.
REBUFFAT, R. 1977. Une zone militaire et sa vie économique: le limes de Tripolitaine. *Armées et fiscalité dans le monde antique.* Paris, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique.
—. 1982. Recherches dans le désert de Libye. *Académie des Inseriptions et Belles-Lettres. Comptes Rendus,* pp. 188-99.
REYNOLDS, J. M. 1971. Two equites romani at Balagrae in Cyrenaica. *Libya Antiqua,* No. 8, pp. 43-6.
ROMANELLI, P. 1929. L'economia della Tripolitania romana sulla base delle scoperte archeologiche. *Revista delle eolonie italiane,* No. 3, pp. 537-51.
—. 1930. La vita agricola tripolitana attraverso le rappresentazioni figurate. *Africa Italiana,* No. 3, pp. 53-75.
ROQUES, D. 1982. *Synésios de Cyrène et la Cyrénaïque de son temps.* Paris, Université de Paris-Sorbonne.